تنوع الديمقراطية ومرونتها كنموذج مثالي في الوطن العربي وأثر الاسلام كدين

أ.م.د. نعمان عباس ندا الحياني
جامعة الأمام جعفر الصادق (عليه السلام)/كلية العلوم الإدارية والمالية

الملخص:

الديمقراطية ليست مجرد ورقة تلقى في صناديق الاقتراع ، او مقعد يحتله النائب المنتخب تحت قبة البرلمان، وانما الديمقراطية هي مبادىء تتمثل في الحرية والمساواة ، وهي ضمانات دستورية تقر مبدأ سيادة الامة وكونها مصدر السلطات جميعا وصاحبة الولاية على نفسها .

نشأت الديمقراطية في اوروبا القديمة وفي اثينا (اليونان) حاليا وتحديدا في المدة الممتدة بين 700 – 500 ق.م وبرزت اثينا ووصلت الى قمة ازدهارها في القرن الخامس ق.م حيث اتبعت اثينا نظاما ديمقراطيا أساسه المواطنة يخدم مصلحة الاغلبية وتضمن المساواة أمام القانون، لقد تعددت وتنوعت اشكال الديمقراطية ومن خلال ما اتفق عليه الفقهاء فقد تم تقسيمها ثلاثة أشكال رئيسة، وقد تم التركيز على مفهوم الديمقراطية النيابية القائمة على المشاركة والتي ترتكز على مبدأ الوكالة ، والذي اخذ بالاقتراب واقعيا من النموذج الديمقراطي الامثل بسبب تقيد النائب اكثر فاكثر بالارادات الشعبية .

ومن خلال هذا البحث حاول الباحث عرض اهمية الديمقراطية في الوطن العربي ودور الاسلام كدين والتكلم عن الديمقراطية بمنظور اسلامي ، حيث ان الاسلام والديمقراطية ربما يتشابهان من حيث المبدأ الا انهما قد لايلتقيان ... ابدا ، ومن هنا جاءت فرضية البحث اذا كانت الانظمة العربية لم تهتم بالديمقراطية كوسيلة حكم شرعية خلال مراحل التاريخ المختلفة ، فهل تكون الديمقراطية العربية في ظل اطار الاسلام كدين يمكن الحصول عليها بسهولة دون حصول مشاكل ، وقد قسم البحث على اربعة مباحث انتهت بخلاصة .

المقدمة

مما لاشك فيه ان الديمقراطية في دول العالم الثالث ومنها العالم العربي اصبحت حاجة ملحة وهدفاً تسعى الكثير من الامم ان تصل اليه وتطمع ان تصبح الديمقراطية نظاما للحكم، حيث يتم اختيار الشعب لممثليه، والتداول السلمي للسلطة ، بعد ان ملت الشعوب من الانقلابات العسكرية ، وحكم القائد الاوحد ، والثورات البيضاء والحمراء .

ان الديمقراطية ليست مجرد ورقة تلقى في صناديق الاقتراع ، او مقعد يحتله النائب المنتخب تحت قبة البرلمان، وانما الديمقراطية هي مبادى تتمثل في الحرية والمساواة .

وهي قيم التسامح والحوار والتعددية ، كما تشمل الديمقراطية اليات منها نظام انتخابي سليم يضمن للفرد المشاركة في صنع القرار ، ومراقبته ، والتصويت عليه ، واتخاذ قرار الاغلبية وحماية مصالح الاقلية ، والتعددية السياسية ، والتداول السلمي للسلطة .

وكذلك فان الديمقراطية هي ضمانات دستورية تقر مبدأ سيادة الامة وكونها مصدر السلطات جميعا وصاحبة الولاية على نفسها ، وانفصال الدولة عن اشخاص الحاكمين ، وضمان حقوق الانسان والعدالة ، وتكافؤ الفرص، وسيادة القانون ، والمساواة امامه وانصافه وعدله، وضمانة التوازن بين المصالح المتعارضة ، وامتثال السلطة للقانون ومسؤوليتها امام ممثلي الشعب ، ومسألتها والرقابة عليها ، وفصل السلطات مع تعاونها .

واخيرا الديمقراطية هي مؤسسات تمثل في مجلس برلماني وحكومة ممثلة ، ومسؤولية، وقضاء مستقل ، ومؤسسات مجتمع مدني من دون وصاية حكومية .

ولم تصل الديمقراطية الغربية كنموذج مثالي للحكم الى ما هي عليه الا بعد صراع طويل ، وقد تم افراغها من محتواها اكثر الاحيان وقد تم استخدامها كنوع من التسلط على الشعوب ، ولكنها عادت من جديد لتمثل النظام الافضل في معظم بلدان العالم .

ورغم تاريخ الديمقراطية الممتد خلال 2500 سنة الا انها خلال 200 سنة الماضية قد تطورت وبلغت افضل مراحل الازدهار، ومما يثير الالم والسخرية في آن واحد ان كثيرا من دول العالم لم تعرف نظام الحكم الديمقراطي حتى يومنا هذا .

ومن هنا نقول ان فرضية البحث (اذا كانت الانظمة العربية لم تهتم بالديمقراطية كوسيلة حكم شرعية خلال مراحل التاريخ المختلفة فهل تكون الديمقراطية العربية في ظل اطار الاسلام كدين يمكن الحصول عليها بسهولة دون حصول مشاكل) واستنادا لما تقدم يمكن ان نقسم البحث على المحاور الآتية:-

المبحث الاول – نبذة تاريخية عن نشأة الديمقراطية .

المبحث الثاني – اشكال الديمقراطية .

المبحث الثالث – ديمقراطية الوطن العربي .

المبحث الرابع – الاسلام والديمقراطية .

الخلاصة .

المبحث الاول : نبذة تأريخية عن نشأة الديمقراطية

نشأت الديمقراطية في اوروبا القديمة وفي اثينا "اليونان حاليا " تحديدا في المدة الممتدة بين 700 – 500 ق.م ، ولم تاتي تلك الحضارة من فراغ بل انها كانت وليدة مخاض عسير في اوروبا حيث توالت الحروب والغزوات من القبائل البربرية والاقوام الاسيوية والهوّن والفايكنيك والذين كثيرا ما قاموا بتدمير تلك المدن المزدهرة [1].

وقد استوطن الانسان اوروبا القديمة في اواخر العصر الحجري ، وقد خلف وراءه اثارا يرجع تاريخها الى 25 ألف سنة قبل الميلاد ، وفي الالفية السادسة ق . م تعلم الزراعة بدل الصيد واستخدم النحاس والبرونز في الالفية الرابعة والثالثة ق . م .

وقد استخدمت الخيول لاول مرة في الالفية الثانية ق.م وفي العصر الحديدي اقام الفينيقيون مراكز حضارية وتجارية في حوض البحر الابيض المتوسط ، وبرزت اثينا ووصلت الى قمة ازدهارها في القرن الخامس ق.م " وقد اتبعت اثينا نظاما ديمقراطيا اساسه المواطنة يخدم مصلحة الاغلبية ويضمن المساواة امام القانون ويسمح هذا النظام لكل المواطنين الاحرار حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية التي تهم المواطنين" [2] .

كان اليونانيون في تعريفهم للديمقراطية بانه (حكم الشعب) ، وقد اسسوا للدولة المدنية على انها نظام ديمقراطي يختلف عن نظام جارتها (سبارطة) الارستقراطي الاستبدادي .

ولكن حكم الشعب هذا والذي قام على مبدأ المشاركة الشعبية في الحكم لم يطبق حرفيا ، حيث انه لم يشارك في تسيير شؤون الدولة غير فئة قليلة ومحدودة ، فالمشاركة كانت محصورة بالمواطنين الاحرار المالكين ، وقد تم استبعاد النساء لان المراة تابعة للرجل وكذلك الفرد المدين (للمدينة) فلا حق له بالمشاركة ، وكذلك ذو الاخلاق الدنيئة ومن لا يملك اخلاقا فاضلة [3] .

واخيرا من لا يملك عقارا فلا مصلحة له بالمشاركة في الحكم ، وبالنتيجة كان حكم الشعب محصورا على فئة قليلة طبقا لما اثبته المؤرخون ، حيث قدر سكان اثينا بـ (350) ألف نسمة وكان من يملك حق المشاركة لايتجاوز الـ (50) ألف نسمة ومن يملك المواصفات المطلوبة لم يكن يتجاوز(3000) رجل .

ويرى الباحث انه في وقت ما ازدهرت تلك الطريقة في الحكم وفتحت الباب للاهتمام والتركيز وتوجيه القوى الاجتماعية لاتخاذ الديمقراطية شعارا ومبدأ للعمل السياسي ، وفي القرن السابع عشر ومع نشوء مفهوم الدولة وظهور الاتجاهات الليبرالية وتزايد المدارس الفلسفية وتعمقها في المفاهيم السياسية والاجتماعية اصبحت الديمقراطية مطلبا جماهيريا ، وقد ناضلت الامم طويلا لتحصل عليه من اجل ان

يكون صورة مثالية للحكم وانه رغم عيوب النظام الديمقراطي الا انه يعدُّ قمـــة فـــي الرقـــي والتحضر اذا ما عرفنا اننا نتحدث عن (2500) سنة ق . م .

المبحث الثاني : أشكال الديمقراطية

لقد تعددت وتنوعت اشكال الديمقراطية وفصّلت بعض الانظمة الديمقراطية على مقاساتها وبما يناسبها وقد ادت الديمقراطية الى انهيار اثينا وسقوطها المؤسف وقد علق هذا الدرس فـــي اذهان الحكام فناصبوا الديمقراطية العداء ، وكلما مر زمن ما نجد الديمقراطية قد اتخذت اشكالا ومسميات غريبة ولكن ما يهمنا هنا هو اشكال الديمقراطية من حيث الجهة التي تمارس السلطة فعليا .

ومن خلال ما اتفق عليه الفقهاء فقد تم تقسيمها على ثلاثة اشكال رئيسة هي :-

أولا : الديمقراطية المباشرة .

ثانيا : الديمقراطية شبه المباشرة .

ثالثا : الديمقراطية التمثيلية .

ومن خلال هذا المبحث سوف نسلط الضوء على هذه الانواع وبشكل مركز .

اولا : الديمقراطية المباشرة

في الديمقراطية المباشرة يمارس الشعب السلطة مباشرة دون وجود من ينوب عنه وفقا لتعريف الديمقراطية بانها حكم الشعب بالشعب وقد اعتمد هذا النوع من الديمقراطية قديما في اثينا كما اشرنا في المبحث الاول، فكان يجتمع المواطنون الاحرار والبالغون 21 سنة في جمعية عمومية ويناقشون المسائل السياسية وشؤون المدينة وكانت تعقد تلك الجمعية عشرمرات في السنة على الاقل ، غير ان ديمقراطية اثينا لم تخل تماما من الصفة التمثيلية فقد كانت الجمعية العمومية تنتخب من بين اعضائها هيئات تمثيلية تعمل بالنيابة عن الشعب ولا يعاد انتخاب اعضائها لكي يتاح للجميع المشاركة في عمل الهيئات[5]، فكان هناك مجلس الشيوخ تنتخبه القبائل العشرة التي تتكون منها اثينا بمعدل 50 عضواً لكل قبيلة ويسمى مجلس الخمسمائة او مجلس الشيوخ وكان الانتخاب يتم سنويا وكان هذا المجلس يمارس السلطة التنفيذية مثل (مراقبة كبار الموظفين ، الاهتمام بشؤون المدينة المالية ، فرض الضرائب فضلاً عن المهمات التشريعية ، وكان ايضا يقترح مشاريع القوانين ويتم تقديمها للجمعية العامة كما يقوم الشعب بانتخاب مجلس عسكري يمارس مهمة وزارة الدفاع (حاليا) اما في العصر الراهن فتمارس الديمقراطية في بعض الوحدات السكنية والتجمعات المدنية الصغيرة ، ومازالت هذه الديمقراطية تمارس في سويسرا كتقليد اجتماعي وعرف من اعراف المجتمع السويسري .

ان الديمقراطية المباشرة ورغم المثالية التي تحملها الا انها لايمكن تطبيقها حاليا حيث توجد صعوبات كثيرة تحول دون فعالية الحكم من خلال هذه الديمقراطية ، فضلاً عن ما تقدم يقول المفكرون (ان الديمقراطية المباشرة والتي تعني الحكم بواسطة الشعب كله .. خرافة سياسية اكثر منها نظاما من نظم الحكم)[6].

وهناك الكثير من الانتقادات قد وجهت الى نظام الديمقراطية المباشرة حيث يمكن الاشارة الى قسم منها اذ لايمكن تطبيقها الا على المستوى الصغير حيث يكون عدد السكان قلة ولا يمكن تطبيقها على الدول الكبيرة ، وكذلك صعوبة اتخاذ قرارات شعبية تعبر عن ارادة الجميع نظرا الى تنافر المصالح أي مصالح المواطنين ، كما ان تباين المستويات الثقافية والتعليمية بين المواطنين يحول دون فهم جوهر القضايا الخطيرة منهما صحيحا ولا ننسى ان هناك الكثير من المسائل السرية والتي تتعلق بامن الدولة لا يمكن كشفها امام الشعب في جلسة علنية ومناقشتها جهرا ، وفي هذا السياق يرى الباحث ان هذا الشكل من الديمقراطية يواجه صعوبات كثيرة يجعلها غير قابلة للتحقيق عمليا في الحياة السياسية فلا يستطيع الشعب باكمله ان يكون حاكما ومحكوما في آن واحد .

وحتى جان جاك روسو يرى ان الديمقراطية المباشرة مثالٌ لا يمكن تطبيقه على الناس (لانهم غير كاملين) وقد قال في مؤلفه (العقد الاجتماعي) لو كان يوجد شعب من الالهة لحكم نفسه ديمقراطيا حكومة مثالية كهذه لا تلائم البشر .

ثانيا :- الديمقراطية شبه المباشرة

تتميز الديمقراطية شبه المباشرة بمشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار وهي تختلف عن الديمقراطية المباشرة بوجود هيئة تمثيلية منتخبة من الشعب بالاقتراع العام ، وكذلك تتميز بالرجوع غالبا الى الشعب في اتخاذ القرارات المهمة وباقتراح مشاريع القوانين من قبل الشعب، حيث يستدعى الشعب للتصويت على مشاريع تعديل الدستور او ما شابه ذلك وهي دعوة الزامية، ولكي يصبح التعديل نافذا يجب ان ينال اكثرية الاصوات كما ان مشاريع القوانين يمكن ان تخضع للاستفتاء الشعبي .

وقد طبق هذا النظام الديمقراطي في سويسرا ايضا وفي بعض الدول الاسكندنافية وفي سويسرا مثلا يمكن لـ(50) ألف ناخب ان يقدموا مشروعا فدراليا كما يمكن ل (100)ألف ناخب أي ما يعادل 3% من مجموع الناخبين (7) ان يقدموا مشروع قرار تعديل الدستور ، لهذا يتمتع المواطنون في تلك الدول بسلطة حقيقية تسمح لهم بتحديد مسار التطور الدستوري لبلدانهم والمشاركة في صنع القرار .

وخلاصة القول ان اتساع اطار الديمقراطية شبه المباشرة يبدو هنا وسيلة فعالة لخلق التوافق والحفاظ عليه في مجتمع متجزىء او متنوع فهي صمام الامان ويسهم في تهدئة الصراعات الايدلوجية والدينية والقومية وفي الحفاظ على حقوق الاقليات لانها تفسح المجال امامها لقول كلمتها وامكانية طرح مطالبها والدفاع عن حقوقها ومواقفها ، كما انها تسهم في عدم تهميش بعض الجماعات وتحول دون دفعها الى استخدام وسائل غير شرعية او عنيفة ، ولكن من الماخذ على هذا النوع من الديمقراطية الاضطرار الى الاستفتاء والتصويت على معظم القرارات المهمة مما يؤخر اتخاذ بعض الاجراءات التي تحتاج قرارات سريعة وحازمة .

ثالثا : الديمقراطية التمثيلية

وهي الديمقراطية النيابية القائمة على المشاركة والتي ترتكز على مبدأ الوكالة ، وتقضي نظرية الوكالة بان تفوض الامة بالانتخاب الى ممثلين تختارهم ، بحيث ان ما يقوم به الوكيل (النائب) من اعمال تعدُّ كأنها صادرة عن الموكل نفسه ، والوكالة كما حددتها مبادئ الثورة الفرنسية هي وكالة جماعية بل انها موهوبة من الامة كوحدة جماعية للمجلس بمجموعة ، وقد اعتبرت في السابق وكالة فردية اعطتها هيئة الناخبين للنائب الذي انتخبه فكان النائب في هذه الحالة وكيلا عن منطقته وهذا ما اعتقد به (جان جاك روسو) استنادا الى نظرية تجزئة السلطة والسيادة وتوزيعها ، لذلك فان الممثل المنتخب تنحصر وكالته بمن عهدوا اليه بحقوقهم في السيادة ولا تربطه أي علاقة بالناخبين الاخرين ، غير ان الجمعية التاسيسية قد استبعدت هذه الفكرة المدنية للوكالة واعلنت ان النواب يمثلون الامة جمعاء باعتبار ان سيادة الامة كل ولا تقبل التجزئة .

وقد اخذ الدستور اللبناني بهذا المبدأ فنص (ان عضو مجلس النواب يمثل الامة جمعاء) ، وبالتالي اصبحت الديمقراطية النيابية تشترط ان يكون النائب ممثلا عن جميع افراد الشعب الذي انتخبه والذي لم ينتخبه وان الوكالة النيابية هي وكالة عامة باسم الشعب وبحرية تامة في جميع القضايا التي تعرض على النائب[8] .

وليس على النائب ان يؤدي حسابا من الناحية القانونية الى أي مواطن على اساس ان المنتخب الذي يستمد سلطته في النيابة من الشعب باسره وليس من اجل تحقيق المصالح الفردية للناخبين في دائرته .

وعلى صعيد اخر ان عدم تقيد النائب لا يعني واقعيا تحرره من الرقابة الشعبية ومن مسؤوليته تجاه المواطنين ، فقد ادى تطور الدول واصبحت تتدخل في شؤون المواطنين وتسهر على تحقيق مصالحهم وتأمين شروط الازدهار والرفاه في المجتمع ، وازدادت مطالب الشعب واضطرت الاحزاب والقوى السياسية كافة الى اخذ هذه المطالب بالاعتبار ووضعها في صلب

برامجها الانتخابية ، واصبح الشعب ينتخب ممثليه على اساس هذه البرامج وهذا جعل النـــواب مقيدين سياسيا بالبرامج التي انتخبوا على اساسها، وما تمديد ولاية المجلس البرلماني بمدة زمنية محددة الا من اجل تادية الحساب امام الشعب حيث يتم تقييم اداء النائب او البرلمان بصـــورة عامة ويقرر الشعب بعدها اما يجدد عهده ووكالته للنائب او استبداله[9].

ومن ناحية اخرى يبدو ان نمو الوعي السياسي لدى الشعوب وتطور وسائل الاعلام واتساع رقعة انتشارها وتنظيم الرأي العام دفع باتجاه الضغط على النواب ، ولانه جعل المواطنين على معرفة دائمة بكل عمل يقومون به .

وهكذا نرى ان النظام الديمقراطي التمثيلي اخذ بالاقتراب واقعيا من النمـــوذج الـــديمقراطي الامثل بسبب تقيد النائب اكثر فاكثر بالارادات الشعبية .

تقييم الديمقراطية التمثيلية

ان انتشار النظام النيابي على نطاق واسع في العالم رغم اختلاف الايدلوجيات التي تنبع منها الانظمة السياسية هو دليل قاطع على نجاح هذا النظام على اقل تقدير على الصعيد العملي، ورغم ان هناك بعض الآراء والتقييمات السلبية حول الديمقراطية النيابية الا انها تبـــدو انســـب الطرق وان الخلل ليس في الديمقراطية كنظام بل بالاشخاص المنفذين لعمل تلك الالية .

لقد وجد فقهاء السياسة تعارضا بين مصطلحي ديمقراطية وتمثيلية فالحاكم التمثيلي هـــو ارستقراطي بطبيعته وان انتخاب ممثلين لا يؤدي الى الحفاظ على حرية الناخبين ، وانما يضفي الشرعية على سيطرة الحكام فالشعب ينتخب قلة تمارس السلطة نيابة عنه وهي تتحول تدريجيا بفعل هذه الممارسة الى نخبة لها مصالحها المميزة عن مصالح فئات الشعب ، فتعمل في ســـبيل الحفاظ عليها فتأخذ بالابتعاد عن الناخبين وتكوّن طبقة سياسية ينحصر فيها التمثيل السياســـي ، فتتحول النيابة الى مهنة سياسية وينشغل النواب بالدفاع عن مصالحهم الوظيفية اكثر مما يهتمون بمصالح الامة ومن اوصلهم الى كراسي الحكم ، وبقدر ماتطول ولاية النائب بقدر ما يبتعد عن الشعب لذلك رفض بعض المفكرين الحكم القائم على اساس التمثيل ، لانها تبرر فقـــط امـــتلاك السلطة من قبل اقلية حاكمة يمارسون فن خداع الشعب .

ومن ناحية اخرى اعتبرت الماركسية اللينية التمثيل عملية تضليل اخترعتها البرجوازيـــة لاخفاء الشرعية على سيطرتها على الشعب .

فقد اكد ماركس ان الديمقراطية التمثيلية في مجتمع مقسم الى طبقات تاخذ طـــابع الطبقـــة المسيطرة ، فديمقراطية اثينا هـــي ديمقراطيـــة الرجـــال الاحـــرار والدكتاتوريـــة لغيـــرهم ، والديمقراطية الغربية تهدف لتحقيق الديمقراطية للمالكين الذين يدفعون الضريبة واستبعاد الطبقة العاملة (10) ، كما ان ميول ومواقف المواطنين

بالنسبة الى أي قضية كثيرة ومتنوعة وهنا يضعف اداء النائب وقدرته التمثيلية بحيث لايعود باستطاعته تمثيل مختلف الاراء والمصالح فالنائب الذي يمثل كل الناس لا يمثل في الحقيقة احد.

وان تطور وسائل الاعلام الحديثة الغى دور النائب كوسيط لا غنى عنه بين السلطة والشعب، وقد تخطى الزمن هذا الدور فالشعب يمكنه اسماع صوته الى المسؤولين في السلطة كما ان السلطة مهمة بكل اوجه حياة المواطن وهي التي تبحث عن رضاه واصبحت تتجه الى الشعب من خلال وسائل الاعلام ، واصبحت تلك الوسائل واستقصاءات الراي العام تحل محل اقدم وظائف النائب الا وهي الوظيفة التمثيلية ، وقد تقلصت فاعلية الممثلين بسبب التطور التكنلوجي الشامل حيث ان استخدام التكنلوجيا الحديثة في مختلف الميادين والنمو الاقتصادي جعل الحياة اكثر تعقيدا وفرض نمطا اكثر تطورا وتنظيما في ادارة شؤون الدولة ، وهذا جعل النواب المنتخبين غير قادرين على الخوض في بعض الامور بسبب عدم الاهلية لان معالجة هذه القضايا يتطلب درجة عالية من الكفاءة والتخصص .

لذلك نرى ان التكنوقراط أي اصحاب الاختصاصات العالية يمسكون اكثر فاكثر باجهزة الدولة .

فالنائب لا يمكنه الخوض في النقاشات ذات الطابع التقني فهي تقتصر على التقنيين ، ورغم كل هذه المأخذ على الديمقراطية التمثيلية الا انه لم يقدم احد حلا بديلا لنظام حكم اقرب الى رضا الشعب ، غير هذه الديمقراطية مع ان اهم مايميز هذه الديمقراطية هي قدرتها على التكيف وفق ثقافات وايدلوجيات مختلفة وتحقق نوعا من الرضا لدى مختلف شعوب العالم .

المبحث الثالث : ديمقراطية الوطن العربي

لم تهتم الانظمة العربية وبلدان العالم الثالث بالديمقراطية كوسيلة حكم شرعية خلال مراحل التاريخ المختلفة ، بل ان الكثير من الدول الديمقراطية قد ساندت ودعمت وحمت الانظمة الدكتاتورية والشمولية وقد وصل الامر احيانا بانها حمتها من انتفاضات الشعوب المستعبدة التي كانت تتوق الى الحرية والديمقراطية.

وقد حدث انقلاب غير مفهوم لدى الدول الغربية عقب احداث 11 من سبتمر 2001 فقد برز تيار عريض في الاوساط السياسية والاكاديمية الامريكية والغربية عموما راح يؤكد على ان سياسات وممارسات النظم التسلطية والاستبدادية في الشرق الاوسط هي المسؤولة عن خلق بيئات ملائمة لتفريخ المتطرفين والارهابيين الاسلاميين الذين يناصبون العداء للولايات المتحدة والغرب عموما ، ومن ثم فان تحقيق الديمقراطية في هذه المنطقة من العالم تمثل مدخلا اساسيا لمحاصرة جماعات التطرف والعنف والارهاب وتجفيف منابعها .

وقبل الخوض في الحديث عن الديمقراطية العربية يجب ان نتكلم عن العوامل التي ادت الى تطور الديمقراطية في العالم العربي .

ان هناك الكثير من العوامل الخارجية (11) ذات التاثير في التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي خلال العقدين الاخيرين ، وبالتالي لا يمكن اختزال هذه العوامل في الدور الامريكي واحداث 11 من سبتمر حتى وان كان هذا العامل هو العامل الرئيس في مرحلة ما بعد احداث سبتمر 2001 .

اولاً: التحولات الكبرى

وقد كانت للتحولات الكبرى التي حدثت في الاتحاد السوفيتي (سابقا) وبقية بلدان اوربا الشرقية الاثر البالغ ويعد عاملاً مهماً وحاسماً حيث انهارت تلك القوى العظمى وانهار معها نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي وبقية بلدان شرق اوروبا واتجاه هذه الدول نحو تبني اشكال من الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق قد افقد انهيار نظام الحزب الواحد شرعية الايدلوجية والسياسية في بلدان العالم الثالث ومنها العديد من دول العالم العربي التي كانت قد اقتدت بتجربة الاتحاد السوفيتي ، اما وقد انهارت هذه التجربة في دول الاصل فقد فقدت مبرر استمرارها في الدول الاخرى .

كما ان دور المجتمع المدني العالمي الذي يضم الكثير من المنظمات العالمية غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان وقد شكل ضغطا نسبيا على النظم التسلطية في المنطقة العربية ودول العالم الثالث ، وذلك من خلال ما تنشره هذه المنظمات من تقارير وما تشنه من حملات ضد انتهاكات حقوق الانسان التي تمارسها هذه النظم .

وبصرف النظر عن اساليب تعامل تلك الانظمة مع تقارير وانشطة تلك المنظمات الا ان الحكومات لم تعد قادرة على تجاهل دورها المتناهي كما كانت تفعل سابقا ، مما دفع بعضها الى اتخاذ خطوات ولو جزئية من اجل تحسين سجل حقوق الانسان لديها ، وبخصوص موجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي يمكن القول ان هذه الموجة جعلت الديمقراطية بالاشكال المتعددة لتطبيقها هي النظام الوحيد الذي يحظى بالشرعية على الصعيد العالمي وبخاصة لو علمنا ان هناك مجالا واسعا لتكيف التطبيق الديمقراطي مع الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب والدليل على ذلك هو انتشار الديمقراطي في مناطق عديدة في العالم تختلف اختلافا واسعا من حيث ثقافتها ودينها ومورثها التاريخي واوضاعها الاقتصادية والاجتماعية .

وازاء هذا التحول الديمقراطي العالمي اسهم في دفع بعض هذه الانظمة الى التحول على طريق التعددية السياسية والانفتاح السياسي وان كان باسلوب خطوة الى الامام وخطوة الى الخلف [12].

ثانيا :- التطور التكنولوجي ودوره في نمو الديمقراطية العربية

ان لثورة المعلومات والاتصالات الاثر الاكبر والمهم على صعيد التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي حيث اسهمت هذه الثورة في توفير مصادر مستقلة للمعلومات وكسر احتكار السلطة الحاكمة للمعلومات وهو ما كان يشكل احدى الدعامات الاساسية لتكريس طابعها السلطوي واخفاء ممارستها الاستبدادية ، ويرى الباحث ان علينا عدم المبالغة في تقدير انعكاسات هذه الثورة على امكانية التطور الديمقراطي في الوطن العربي وذلك لعدة اعتبارات منها[13]:

1- ارتفاع معدل الامية حيث تصل الى 50% في بعض الدول العربية .

2- اتساع الفجوة بين الوطن العربي وكثير من دول العالم وتعرّف الفجوة الرقمية بانها مجموعة من التوزيعات الاحصائية مثل عدد الهواتف الثابتة ، عدد الحواسيب الشخصية ، عدد مواقع الانترنيت ومستخدميها نسبة الى اجمالي السكان .

وتأتي الدول العربية في اسفل القائمة ، حيث ان نصيب العرب من اجمالي مستخدمي الانترنيت لايتجاوز 5 % خصوصا لو علمنا ان بعض الانظمة العربية تضع القيود الادارية والامنية والمالية على استخدام الانترنيت .

ان كل تلك العوامل قد ادت الى حدوث تحول ولو بسيط في توجهات العالم العربي ودول العالم الثالث نحو اتخاذ مسار ديمقراطي شكلي على الاقل ، الا ان الحقيقة المخيفة ان تلك الانظمة ما زالت تحاور هذا المد الديمقراطي بل اصبحت الديمقراطية وتنفيذها من اهم المشاكل التي تواجه تلك الانظمة ، وفي السنوات الاخيرة وبين الضغط العالمي والشعبي نحو حث الحكومات على مراعاة الحريات العامة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل الديمقراطية وبين المخاوف مما افرزته الديمقراطية من عنف وفوضى ووصول الحركات المتطرفة الى حكم بعض البلدان وتسلم اليمين المتطرف مواقع متقدم في بعض البلدان الديمقراطية ، مما ابقى الاصوات المساندة للتوجه الديمقراطية حائرة ما بين انظمة دكتاتورية تسلطية شمولية او انتخابات حرة نزيهه توصل اصحاب الفكر المتحجر الى سدة الحكم ، هذا هو حال العالم الثالث وعالمنا العربي خاصة ، اما في البلدان ذات الماضي العريق فقد برز الصراع بين يمين متطرف ويسار متسامح ، وما يهمنا عالمنا العربي اذ حدث هذا في اكثر من بلد حيث اسهمت الانتخابات الحرة الى اكتساح جبهة الانقاذ الاسلامي المتطرفة في الجزائر جميع المنافسين مما دفع بالحكومة الى الغاء نتائج الامتحانات وغرق البلاد في بحر من الدماء والعنف ، وكذلك ما حصل في فلسطين وفوز حركة حماس ، وفي الصومال وموريتانيا وافغانستان .

ان كل تلك الامثلة تؤكد حقيقة اننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن الديمقراطية النموذجية رغم محاولات الانظمة العربية تسويق الديمقراطية كبضاعة عصرية تملا فيها الجرائد وتصريحات المسؤولين الحكوميين الا ان سجل حقوق الانسان العربي من اسوأ سجلات العالم ويكفي ان اكثر من نصف البلاد العربية تحكم بدون دستور حقيقي وان اقدم الدكتاتوريات الحية ما زالت في الوطن العربي وان هناك ثلاثة من اقدم دكتاتوريي العالم هم من العرب كما ان العرب قد سبقوا العالم بمبدأ جديد الا وهو توريث الحكم الجمهورية في سابقة لم يعرفها العالم من قبل .

ومن خلال اطلاعنا على اليات تداول السلطة في بعض البلدان العربية نلاحظ انه لا يوجد أي تداول سلمي للسلطة في أي بلد عربي بل لا توجد حكومة ورئاسة منتخبة على الاطلاق ، اذا ما استثنينا لبنان والتي يتم تداول السلطة فيها عن طريق المحاصصة ، والعراق الذي ما زال في بواكير تجربة ديمقراطية اما باقي بلدان العالم العربي فمثلاً الامارات والممالك تحكم تحت مسمى (ظل الله في ارضه) او جمهوريات مورثة عن الاباء او عساكر وصلوا عن طريق ثورات بيضاء وحمراء .

وكذلك مصر فهي لم تعرف الانتخابات طيلة تاريخها الفرعوني العريق وحتى يومنا هذا ، بل ان دستورها معطل والاحكام العرفية سائدة منذ 27 عاماً كما ان رئيس الجمهورية يحكم بلا نائب منذ ذلك الحين وحتى قيام الثورة الشعبية عام 2011 م ، ولا يختلف هذا النظام عن شقيقتها ليبيا والتي يحكم فيها بلا دستور حاكم منذ 40 عاماً.

ولم يتم ذلك إلا من خلال التدخلات الخارجية التي ازاحت النظام الاستبدادي الحاكم وادخلت البلاد في بحر من الدم بإسم الديمقراطية والتحرر ، اما جارتهم الاخرى تونس فانها لم تعرف سوى رئيس جمهورية منذ ما يقارب نصف قرن والذي ازيح في نهاية عام 2010 م بثورة شعبية ، ولو توجهنا الى الخليج العربي نلاحظ معظم الممالك والامارات تحكم عن طريق الاسرة التي تقود البلاد عن طريق ابنائها الذين يتسلمون كل المناصب العليا ابتداءا من منصب رئيس الوزراء الى اصغر منصب في السلم الحكومي ، ففي الكويت مثلا لا توجد الية واضحة لتسلم السلطة التنفيذية ويترك أمر تعيين رئيس الوزراء بيد الامير بعد اجراء مشاورات تقليدية وهي مشاورات غير ملزمة ، ولا يشترط الدستور نيل الحكومة ثقة البرلمان كما ان للامير السلطة في حل البرلمان وقد تولى اولياء العهود تسلم منصب رئاسة الوزراء من عام 1963 حتى عام 2003 بعد ان تم فصل منصب ولاية العهد عن رئاسة الوزراء ولكن بقي هذا المنصب محصورا في الاسرة الحاكمة [14].

ويبقى السؤال يدور في اذهاننا لماذا لا توجد ديمقراطية عربية ؟ ألأننا مسلمون ؟ أم لأننا عرب أم للأمرين معا ؟ وهذا السؤال الاخير يقودنا للحديث عن الاسلام والديمقراطية .

المبحث الرابع : الاسلام والديمقراطية

بما ان الديمقراطية وسيلة لحكم الشعب من خلال الشعب فان الاسلام بمذاهبة المختلفة لم يبلور فكرة واضحة يتم الاتفاق فيها عن حكم الشعب بنفسه وبما ان الديمقراطية ليست فكرة اسلامية فان من الصعب التكلم عن الديمقراطية بمنظور اسلامي رغم ما نظّر لهذا الفكر كثيرا حيث ان الاسلام والديمقراطية ربما يتشابهان من حيث المبدأ الا انهما قد لا يلتقيان .. ابدا .

حيث ان جميع المذاهب لم تتفق على حق الانسان اختيار حاكمه بل اختلفت ما بين الاختيار الالهي او حكم الغلبة والقوة او الى غير ذلك من التداول المؤطر باطار ديني لسلطة سياسية دنيوية .

لقد رأى الفقهاء ان الحاكم هو ظل الله في الارض ورأى اخرون ان من يملك الحكم عن طريق القوة فلا يجوز الخروج عنه وعلى المسلمين بيعة في اعناقهم اليه[15]، وقال اخرون بجواز تولي غير العربي حكم المسلمين ونادى اخرون بتولى المجنون والسفيه والفاسد والمرأة الخلافة ، وكل فريق لديه عشرات بل مئات من الاحكام الدينية التي يجيز له ما فكر به ، وقد دافع علماء المسلمين والساسة عن هذه الافكار وحسب ما تقتضيه تجربة الحكم قرون طويلة وحظوا برضا السلطان والخليفة وكان هذا يهيىء لهم رضا الله وتم الزام باقي عباداالله بهذا النوع او ذاك من الفكر وبما يوافق مصلحة الحكام[16] .

أولاً: مفهوم الديمقراطية في الاسلام

في الحقيقة كلا المصطلحين اعظم من ان يحتويهما أي بحث ومن المستحيل ان يتفق الجميع حول أي رأي يمثل الاسلام وعلاقته بالديمقراطية ولكن سوف ابدي رأياً كباحث حول هذا الموضوع ربما اوفق او لا المهم ان نتحاور بدون تعصب واود القول ان الاسلام يعاني من المسلمين انفسهم اكثر مما يعاني من غير المسلمين ولو اتفقنا على هذه النقطة المهمة سوف نترك المؤامرات والصليبات والاسرائيليات ونبحث عن الاخطاء التي وقعنا فيها ومتى ما قومنا انفسنا فلا توجد أي قوة تستطيع النيل منا .

وقبل الخوض في أي نقاش يجب ان نتفق على ان الاسلام كدين بريء مما ينسب له من كل التهم الباطلة وان ما يقوم به المسلمون الان ليس له علاقة باي فكر او مذهب وان الاسلام اعظم من ان ينتقد من قبل عالم او جاهل .

وان ما نتناوله في هذه النقاط هو اجتهادات العلماء بعد وفاة رسول الله محمد ﷺ وبعد انطواء صفحة الخلافة الراشدة والذي حدث من تنوع في الافكار والمذاهب وكيف تحول الصراع السياسي بعد وفاة الرسول ﷺ الى صراع مذهبي ديني ، مما ادى الى خلافات

ما انتهت يوما و لن تنتهي . من الشائع التحدث عن الاسلام بوصفه مرادفا لقانون الشـــريعة او عن الشريعة بوصفها مرادفه للاسلام ، وهذا يجعل الاسلام مجرد رمز جامد المدى وهذه الافكار والمفاهيم تؤدي بشكل واسع الى طمس المعنى الحقيقي للاسلام والى ضياعه كليا فـــي العـــالم العربي المسلم ناهيك عن العالم غير المسلم .

لقد اتفق المسلمون على ان الاسلام هو منهاج حياة يؤخذ به من القران الكريم والسنة النبوية والحديث الشريف ، وبالرغم من كونهم اختلفوا في تفسيره وتأويله وسبب ذلك اخـــتلافهم فـــي المصادر التي يستقون منها اسلامهم ، ويرى الباحث أنه لا نستطيع قبـــول جميـــع التفســـيرات والتأويلات التي تراكمت حول القران الكريم عبر التاريخ ولكن أياً من تلك التفسيرات نختار ؟ وفق أي معايير نرجح بعضها على البعض الاخر ؟ .

اما فيما يتعلق بقضية الحكم والسياسة بالنسبة للكثير من المسلمين يشكل نمـــوذج المجتمـــع الاسلامي الاول الذي بناه الرسول محمد ﷺ في المدينة المنورة بعد الهجرة هو الاطـــار النظري العام، لاي نظام سياسي اسلامي ، ولكن ان من وضع هذا النظام كان نبياً مرسلاً مـــن الله فهل يمكن ان تنجح الامة الاسلامية بدون نبيها ، وللاسف ما ان رحل هذا النبي العظيم حتى اختلف المسلمون اختلافا شديدا وصل الى درجة الاقتتال فيما بينهم ، وهذا الاقتتال لم ينتهِ الـــى يومنا هذا وكانت نتيجة هذا الصراع ان تحولت السلطة الى عنوان مقدس لا يجوز المساس بـــه ووضعت هالة كبيرة من القداسة حول الحاكم منعت الناس من التفكير في احقيته او مؤهلاته بعد ان تحولت الخلافة الى ملك عضوض يتصل بالوراثة واصبح الخليفة ظل الله وحجة الله علـــى عباده بل ان العلماء اهتموا بالخليفة وسلطته اكثر مما اهتموا باي شيء اخـــر وبقـــى الشـــعب وجموع الامة تنتظر ان يهب الله لها حاكما عادلا يملأ الارض عدلا بعدما ملئت ظلما وجورا ، ولم يفكروا ان من حقهم اختيار حكامهم بانفسهم مثلما فعل اليونانيون قبل 1000 سنة من البعثة النبوية الشريفة.

وعلى اختلاف الاراء والنظريات حول طريقة الحكم الاسلامي فقـــد اســـتندت جميـــع هـــذه النظريات إلى ان الرسول محمداً ﷺ لم ينص على تعيين خليفة بعده لذلك على المسلمين ان يسلكوا أي طريقة يشاؤون في التعيين ، وقد تم حشد الاراء ووضع البراهين للتدليل علـــى هذه الاراء رغم انها لا ترقى الى صفة اللازم الديني او العقائدي بل ان بعض تلك النظريـــات كانت وبالا على الامة الاسلامية .

كما ان هناك فريقاً من المسلمين لا يعترف بان الرسول رحل دون ترك خليفة ولديه تصـــور عن الانسب ليحل محل الرسول محمد ﷺ بعد رحيله ، ورغم ان هذا الاخـــتلاف البـــين

والواضح في الاراء الا انه ربما سيكون مفتاح النجاح لنا كمسلمين والذي اكده رسول الله ﷺ (اختلاف امتي رحمة) وهذا ما سنكشفه في نهاية البحث .

ان الانحراف الذي صاحب تاريخ المسلمين هو الذي ادى الى الوصول الى هذا الحال المزري وان القهر والظلم الذي رافق التاريخ الاسلامي الطويل ماهو الا نتيجة جهل المسلمين وتمكين الظالمين والمستبدين من رقابهم وكما قال عبدالرحمن الكواكبي (الاستبداد سبب كل المشاكل)[17] وهذا ما يقودنا الى التكلم في المحور التالي عن الاستبداد والاسلام .

ثانياً: الاستبداد

1- تطور مفهوم الاستبداد وتاريخه

كلمة المستبد مشتقة من الكلمة اليونانية (ديسبوس) وتعني رب الاسرة او السيد على عبيده، وفي اللغة العربية تعني كلمة الاستبداد الانفراد ، واستبد به ، انفرد به ، واستبد بالامر ضبطه ، واستبد الامير بالسلطة ، اخذها لنفسه ولم يشارك فيها احدا[18].

اما في السياسة فان الاستبداد هو عدم الالتزام بالقانون والاخذ به فنقول ان الحاكم المستبد هو الذي لا يلتزم بالقانون كما ان صفة الالتزام بالقانون لا تكفي وحدها لنفي صفة الاستبداد على الحاكم ، فاغلب المستبدين اليوم يقهرون الناس ويستعبدونهم استعبادا قانونيا .

ويرجع مصطلح الاستبداد الى ارسطو الذي قارنه مع الطغيان وكان يرى الاستبداد عند البرابرة (ويقصد بهم غير اليونانيين)[19]، فهو ذو سمة اسيوية ويعني خضوع المواطنين للحاكم بارادتهم لان الشرق هو منبع واصل فكرة كون الحاكم الها في مصر وفارس والهند وبلاد ما بين النهرين، اما افلاطون فيقول ان الاستبداد اول مراحل الطغيان وهو الذي يصنع الطغاة فيستولي الطاغية على السلطة بالقوة ويسعى للتخلص من خصومه بعد استيلائه عليها لكنه يبدأ بكسب شعبية الناس ويوزع الاراضي والهدايا ثم يشن الحروب حتى يبقى الشعب بحاجة له ، ومن خلال الحروب تستمد سلطة الطاغية ويلاحق جميع الناس الذين يمتازون بالشجاعة وكبر النفس والحكمة والثروة لانهم يشكلون خطرا عليه ، كما تحيط بالطاغية جماعته مستعبدة تتعاطى اجورا عالية لكي تحميه وتمتدحه ، هكذا رأى افلاطون الطاغية قبل 2000 سنة فما اشبه اليوم بالبارحة .

وعلى الرغم من تحليل ارسطو وافلاطون للطاغية والمستبد ظلت تلك الكلمتان تسيطران على أغلب المفكرين الاوربيين ، فمونتسيكو في مؤلفه (روح القوانين) يرى الاستبداد من خلال تركيا وروسيا فيقول هو حكم يسوده شخص واحد بلا قوانين او احكام ويسير كل شيء بارادته ويُسير هذا الشخص مملكته بالخوف من الموت ويهدد رعاياه فيه[20] .

ومونتسكيو يعد الاستبداد نظاما طبيعيا بالنسبة للشرق لكنه غريب وخطر على الغرب وهي نفس فكرة ارسطو التي تقسم فيها العالم الى شرق وغرب فللشرق انظمة خاصة لاتصلح الا لـــه وهي بطبيعتها استبدادية يعامل فيها حكامها رعاياهم كالحيوانات او العبيد ، وللغـــرب انظمـــة سياسية خاصة تجعل الاستبداد يهدد شريعة النظام الملكي وهذا كـــان راي كـــل مـــن (هيجـــل وماركس) فقد اعادا فكرة ارسطو واصبح الطغيان والاستبداد هما نظام الحكم الطبيعي للشـــرق لاسباب مختلفة ، وظهور ما سمياه نمط الانتاج الاسيوي ، واسباب كل هذا تعود الـــى بعـــض السمات السيئة في الشخصية الشرقية فمثلا شخص واحد حر في الصين والشعب كلهم عبيد لـــم يخلقوا الا لجر عربته وهذا قدرهم المحتوم ، رغم ان الاستبداد لم يقتصر على الشرق فحسب بل كان التاريخ العالمي مليئاً بالوحوش الادمية الذين دمروا بلادهم وقتلوا شعوبهم ولم يســـلم مـــن شرهم احد .

وهذه اشارة سريعة لبعض المستبدين والطغاة في التاريخ [21] :-

* الامبراطور الروماني ثيرون 37 – 68 م .
* الامبراطور الروماني كاليغولا 12 – 14 ق . م .
* الحجاج بن يوسف الثقفي 661 – 714 م .
* جنكيز خان 1167 – 1227 م .
* هولاكو 1217 – 1265 م .
* تيمور لنك 1336 – 1405 م .
* ريفان الرهيب 1462 – 1505 م .
* لويس الرابع عشر 1628 – 1715 م .
* شارل الاول 1625 – 1649 م .
* روبسير 1758 – 1794 م .
* تساغ كاي شيك 1886 – 1949 م .
* ادولف هتلر 1889 – 1945 م .
* بنيو موسيليني 1878 – 1945 م .
* هيلا سلاسي 1891 – 1971 م .
* فرانكو 1889 – 1975 م .
* باستيتا 1933 – 1944 و 1952 – 1959 م .
* سوموزا الاب والابن 1922 – 1979 م .
* عيدي امين 1979 م .

* محمد رضا بهلوي 1919 – 1980 م .

ومن خلال مراجعتنا لتاريخ هولاء نجد انه ينطبق عليهم ما افرده ارسطو وافلاطون في تحليلهم للطغاة رغم اختلاف الازمنة والامكنة والبيئات التي انشأت هولاء الطغاة .

2- الاستبداد في الوطن العربي

من خلال دراستنا للواقع والتاريخ العربي نجد ان الاستبداد لم يكن ظاهرة جديدة في الثقافة العربية أو الواقع العربي المعاصر بل انه متأصل وتمتد جذوره الى عمق وجود الانسان العربي بحيث اصبح التسلط جزء من الشخصية العربية ولا نعني هنا بالتسلط بمعنى سلطة الدولة بل التسلط مكون من مكونات الشخصية العربية وكما ان مصدر قوة المستبد لا يستمدها من ذاته بل ممن استرقهم واستبدهم ، وقد اتخذ هذا التسلط اشكالاً وصورا مختلفة مثل تسلط الموتى على الاحياء سيطرة الميراث ، سلطة الاب ، والشرطة ، والمعلم والموظف ، سلطة الحزن والخوف ، سلطة الفقر وقلة الدخل ، سلطة الفرق والمذاهب والاحزاب ، وما زالت تلك السلطات تمارس تاثيرها فضلاً عن الكم الهائل والموروث عن المعتقدات والافكار التي تدعو للخضوع والاستسلام[22]، فمثلا اتفق ابن تيمية والامام الغزالي على ان ظلم الحاكم خيرٌ من فتنة المجتمع ، وان الحاكم ان لم يعدل فلا يجوز خلعه اذا ما اثيرت الفتن في ظلمه خصوصا اذا ما علمنا ان ما قالوا عنه (فتنه هو كل شيء ابتداءا من اصبع المراة وانتهاءا بالصراع المذهبي) ولم تطرح تلك الافكار كرأي للمناقشة بل اصبحت قاعدة دينية لايجوز الخروج عنها او مناقشتها او انكارها والا ستكون خارجا عن الملة والجماعة وربما تفقد راسك .

لذلك اصبح الظلم والاستبداد الزاما سياسيا فالحاكم ظل الله وان ظلمه على سوئه يبقى اقل شرا من انهيار المجتمع ، وهذا هو تبرير الالزام السياسي الذي تتدنى فيه قيمة الانسان مع ان كل الفتن والمصائب التي حلت في العالم العربي هي صنيعة السياسة وحكامها .

وقد استمر هذا النمط في الاستدلال على احقية الطغاة في تقرير مصير الامة الى يومنا هذا مما جلب الويلات على العالم العربي ، فيرسم لنا تقرير التنمية العربية لسنة 2003 صورة قاتمة للوضع العربي الراهن من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

من الناحية الاقتصادية وخلافا للوهم الشائع حول ثراء البلدان العربية بفضل عوائد النفط فان مجمل الناتج القومي العربي الذي وصل بالكاد الى(604) مليار دولار لا يزيد الا قليلا على افقر دولة اوربية، وهي اسبانيا التي وصل ناتجها الى(559) مليار دولار ، اما الناتج القومي الاجمالي للفرد من قوة العمل، فانه يقل في مجمل البلدان العربية عن نصف مستواه في دولتين ناهضتين من دول العالم الثالث هي كوريا الجنوبية والارجنتين ، اما من الناحية الثقافية فقد انتجت البلدان العربية مجتمعة 5600 كتاب مقابل (102) الف كتاب في امريكا الشمالية

وحدها و (42) الف كتاب في امريكا الجنوبية وما زال الكتاب يعامل في الدول العربية على انه سلعة محظورة كما ان ضعف القوة الشرائية لدى القارئ العربي وتدني حجم القراءة يعودان الى الامية حيث ان هناك اكثر من (68) مليون امي من تعداد الامة العربية البالغ (280) مليون ، كما ان هناك مشكلة هجرة الادمغة العربية المستمرة منذ نصف قرن حيث هاجرالى أوربا وحدها اكثر من (15) الف طبيب بين عامي 1998 – 2000 فقط وهذا الاستنزاف الكبير والمستمر للادمغة العربية يساهم في تعميق حالة التخلف الاقتصادي والمعرفي في الوطن العربي (23) . ناهيك عن الأرقام الخيالية التي يمكن الرجوع إليها من خلال تقارير المنظمات الدولية عام 2003 م إلى يومنا هذا والذي لا يسع البحث الأشارة إليها .

وأخيراً لقد سببت انظمة الاستبداد العربية خلال تاريخها الطويل كوارث لا حصر لها وما وصلنا اليه الان هو جزء من تلك الكوارث ويمكن القول ان العالم العربي لم يتحرر من نظم الاستبداد الا في مرحلة الرسالة المحمدية والخلافة الراشدة اما باقي تاريخه فهو مجموعة من المظالم والاضطهاد والتناحر والاقتتال، وقد ادت تلك السياسات الظالمة الى حرمان المواطن العربي من حقوقه الاساسية واستخدمت وسائل العنف والترهيب بجانب وسائل الترغيب سياسة الالهاء والتنفيس وما زلنا ندفع ثمن هذه السياسات غالبا .

الخاتمة والاستنتاجات:

من الصعب بل من المستحيل ان نحصر كل ما يتعلق بهذا البحث ونعطي لانفسنا وللآخرين خلاصة أو استنتاجاً ، لان المسالة ليست محددة باطار ذي افق ضيق وليست الديمقراطية علاج يمكن الحصول عليه بسهولة من أي مكان ولا المشكلات التي رافقت تاريخنا ودیننا مشاكل بسيطة ، اذ اننا نتكلم عن تاريخنا ودیننا ومذاهبنا التي نعتز بها كما اننا نتكلم عن نظام حكم ارتضاه المسلمون على انفسهم قروناً طويلة ، نتكلم عن حلم لم نره يتحقق ، نتكلم عن امنيات ضائعة ، فهل يمكن ان يصلح العطار ما افسده الدهر ؟ .

للاجابة عن هذا السؤال وعن كل ما دار في البحث من تساؤلات نقول نعم يمكن ان نصلح ما افسده الحكام والمحكومون ، فان الاختلاف الذي كان وما زال وبالا على المسلمين خلال تاريخهم الدامي الحزين هو العلاج بدون ان تكون هناك وصاية على الفكر الاخر ورفض واقصاء الاخرين ، فمن خلال مراجعتنا وما اتفق عليه نرى ان الاسلام على راي المذاهب كافة لم يفرض نظاما ملزما للحكم فالمذاهب السنية تعتقد ان النبي ﷺ لم يوصي لاحد بالخلافة ولم يبين نظاما ملزما يجب اتباعه ، بل ترك الامر للمسلمين ليقرروا ما يناسبهم في شكل الحكم ، وكذلك بالنسبة للشيعة الامامية الذين لم يتبلور لديهم شكل ملزم للحكم في عصر غيبة الامام ، مما يسهل على الطرفين تقبل صيغة للحكم الديمقراطي شريطة ان يرفع الحكام

ورجال الدين يد القهر والاستبداد التي اضعفت واسحقت الشعوب العربية والاسلامية منذ قرون. ان الديمقراطية هي انسب الطرق للوصول الى نموذج المدينة الاول الذي اسسه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وهو كان النموذج المثالي كما ان تنوع الديمقراطية ومرونتها تجعلها حركة عالمية مثالية تحقق السلام لكل العالم وترفع من مستوى الشعوب وتحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي .

كما ان التداول السلمي للسلطة يخلصنا من عقدة الكراسي المزمنة التي انهكت العالم العربي، ان الديمقراطية يجب ان تاخذ نصيبها خصوصا اذا ما اتفقنا على اهميتها ، وهيأنا جيلا من الشباب المؤمن بالديمقراطية كوسيلة مثالية للتعامل مع الاخرين وان ايمان الشعوب بالديمقراطية تمنع وصول الطغاة والظلمة الى حكم الشعب لذلك فان العراق الجديد والذي وجد نفسه في موقف لم يختره بل فرض عليه ورغم سوء التعبير ومشاكله فان عليه ان يؤمن بان المحن والظروف الصعبة تصنع الرجال ولا يمكن ان نصنع وطنا حرا بايدي الاخرين ، وان العراق الجديد والذي لا يختلف عن أي من تاريخ العراق القديم يستحق ان يصنع من جديد وطنا ديمقراطيا حراً إذا كانت النوايا حقيقية وصادقة .

المصادر والهوامش

1- احمد محمد عون ، " موسوعة حضارة العالم " ، القاهرة ، 1998 ، مطبعة المعارف ، ص 114 .
2- فاروق عثمان اباظة، " دراسات في تاريخ اوروبا الحديث " ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 ، ص 75 .
3- القاضي نبيل عبدالرحمن ، " دولة العراق الديمقراطية " ، الطبعة الثالثة ، ص 74 .
4- د. محمد مهدي العطار ، " اثينا فجر الديمقراطية " ، دار الكلمة بيروت ، لبنان ، 1979 ، ص 68 .
5- د. بطرس غالي ، " سلسلة المعرفة " ، الجزء 17 ، سنة 1979 ، ص12 .
6- جورج سباين ، " تطور الفكر السياسي " ، ترجمة حسن العروسي ، مؤسسة فرانكلين القاهرة ، نيويورك، 1963 ، ص 6 .
7- عبده عويدات ، " الانظمة الدستورية في لبنان والبلاد العربية " ، منشورات عويدات ، لبنان ، 1961 ، ص78 – 79 .
8- نفس المصدر اعلاه ، ص 79 .
9- موريس ديفرجيه ، " الاحزاب السياسية " ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1977 ، ص 10 .
10- كارل ماركس ، " راس المال " ، دار الكلمة ، بيروت ، لبنان ، 1979 .
11- حسنين توفيق ابراهيم ، " العوامل الخارجية وتاثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي " ، المستقبل العربي ، العدد 30 ، اذار 2008 ، ص 20 ص 24 .
12- مصدر سابق ، " دولة العراق الديمقراطية " ، ص 75 .
13- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002 ، نيويورك، 2002، ص 72 .

14- احمد الدين ، " الديمقراطية والانتخابات في الكويت " ، المستقبل العربي ، كانون الثاني 2008 ، ص 99 ص 101 .
15- ابوحامد الغزالي ، " تهافت الفلاسفة " ، دار المعارف ، بيروت ، لبنان ، ص 74 .
16- ابن تيمية ، " السياسة الشرعية " ، مطبعة الملك فهد ، 1996 ، ص 85 .
17- الكواكبي ، " طبائع الاستبداد ، دار العلم للملايين ، 1987 ، ص 62 .
18- أ.د. عبدالجليل كاظم الوائلي ، " الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي " ، مجلة الاسلام والديمقراطية ، 2005 ، العدد العاشر ، ص22 ص 23 .
19- ارسطو ، " السياسة " ، دار العلم للملايين ، 1984 ، ص 222 .
20- مونتسيكو ، " روح القوانين " ، مقالة من الانترنيت .
21- د. محمد متولي ، " طغاة التاريخ " ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ،، بدون تاريخ ، ص 16 .
22- مصدر سابق ، " الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي " ، ص 27 .
23- مصدر سابق ، " تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002 " ، ص 6 .
24- ولترب رستون ، " افول السيادة " ، دار النشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 1992 .
25- بيتر ورسلي ، " العوالم الثلاثة " ، دار المامون ، 1987 .
26- الأن بالمر ، " الموسوعة التاريخية " ، 1992 .

Conclusion:

Democracy is not just a paper at the ballot box, or seat position of the elected MP in the parliament, but the principles of democracy is the freedom and equality, as well as the guarantees of democracy is to recognize the constitutional principle of the sovereignty of the nation and being the source of all authorities and the state itself.

Democracy emerged in Europe in ancient Athens (Greece) is currently defined in the period between 700 to 500 BC. M. Athens emerged and reached the summit of prosperity in the fifth century BC. M in Athens followed a democratic system based on citizenship serve the interests of the majority and ensure equality before the law, we have numerous and varied forms of democracy and through what has been agreed by scholars have been divided for the declaration of major forms, has been focusing on the concept of representative democracy based on participation, which is based on the principle of the agency, which took a realistic approach and model of the democratic ideal because of restricted attorney palaradat more and more popular.

Through this research the researcher tried to display the importance of democracy in the Arab world and the role of Islam, a religion and to speak Islamic perspective on democracy, where Islam and democracy may be similar, in principle, but they may joined at ever. Hence the premise of the search only if the Arab regimes are not interested in democracy as the rule of legitimacy through the various stages of history, and I ask, can be an Arab democracy in the framework of Islam, a religion can be obtained easily without problems, .This research is divided into to four research summary concluded.